شيماء البكش

باحث أول بوحدة الدراسات الافريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مقال تحليلي

تحالفات متغيرة

قراءة في القمة الثلاثية بين مصر وإريتريا والصومال

استرعت القمة الثلاثية التي جمعت رؤساء كل من مصر وإريتريا والصومال، التي عقدت بالعاصمة الإريترية أسمرا، على هامش زيارة الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي لإريتريا، 10 أكتوبر 2024، اهتمام المتابعين للتفاعلات الجارية بالقرن الأفريقي، خصوصًا على مدار العام الجاري، الذي مثّل مطلعه نقطة تحول فارقة في مجرى التفاعلات والتحالفات القائمة والحاكمة لمجمل التفاعلات الإقليمية، في منطقة القرن الأفريقي. ويمثل ذلك اللقاء، الذي جاء بعد زيارة الرئيس الإريتري، أسياس أفورقي لمصر، في 24 فبراير الماضي، وبعد زيارتين أجراهما نظيره الصومالي، حسن شيخ محمود لمصر هذا العام، في سياق إعادة صياغة آفاق التعاون الثنائي والإقليمي بين الدول الثلاث. ويمكن النظر لذلك اللقاء وفق محددات وسياقات كالتالي:

أولًا: التقارب المصري الصومالي

مثلت مذكرة التفاهم بين إثيوبيا وأرض الصومال، عاملًا لتوتر العلاقات بين الأولى والصومال، التي اعتبرت تلك الخطوة انتهاكًا لسيادة الصومال

يسعى "المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية" إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ecss.com.eg

/ecsstudies

التي تسعى لتوحيد كامل أراضيها وإعادة بناء الدولة، بعد عقود من عدم الاستقرار. وفي ضوء ذلك، تبنت الحكومة الصومالية موقفًا حاسمًا من التحركات الإثيوبية، بدا واضحًا منذ اليوم الأول لتوقيع الاتفاق، إذ ألقى الرئيس الصومالي خطابًا أمام برلمان بلاده في اليوم التالي على الاتفاق، اعتبر فيه تلك الاتفاقية غير مشروعة وانتهاكًا صارخًا للقوانين الدولية، وفي 6 يناير 2024، وقع شيخ محمود قانونًا يقضي ببطلان مذكرة التفاهم، وفي 4 إبريل 2024، أعلن مجلس الوزراء الصومالي إغلاق قنصليتين تابعتين لإثيوبيا بكل من "غرووي" بولاية بونت لاند، و"هرجيسيا" بأرض الصومال.

توازيًا مع تلك التوترات بين إثيوبيا والصومال، اتخذت الأخيرة خطوات متسارعة نحو التقارب مع مصر، ارتكزت على دعم الأخيرة لأمن واستقرار الصومال، الذي تجلى في المواقف العلنية المؤيدة لوحدة وسيادة الصومال، تبعها إجراء الرئيس الصومالي زيارتين إلى مصر خلال هذا العام، كانت الأولى في 20 يناير2024، في أعقاب تلك التوترات، حيث اتفقا البلدان على التعاون المشترك، خلال مؤتمر صحفي عبّر خلاله الرئيس المصري بأن بلاده لن تسمح بتهديد الصومال وشعبه، وأبدى خلال ذلك المؤتمر الصحفي الاستعداد للتدخل حال طلب ذلك، لما للصومال من حقوق الدفاع المشترك، بمقتضى عضويتها في جامعة الدول العربية.

تدشين خطوط الطيران المصري بمقديشيو وجيبوتي

وترجمة لاتفاقية الدفاع المشترك المتفق عليها بين البلدين، التي وافق عليها مجلس الوزراء الصومالي، 19 يوليو 2024، عقب زيارة لوزير الخارجية المصري للصومال وجيبوتي في 12 إبريل من الشهر ذاته، في أولى رحلات شركة " مصر للطيران" إلى البلدين، والتي اتفق خلالها على التشاور السياسي فيما يتعلق بالقضايا السياسية والأمنية المشتركة، وتلا ذلك إجراء الزيارة الثانية لشيخ محمود إلى مصر في 20 أغسطس 2024، أعقبها إرسال الشحنة الأولى من المعدات العسكرية المصرية للصومال في 27 أغسطس من الشهر ذاته، بينما وصلت الشحنة الثانية في 23 سبتمبر 2024، كجزء من الاتفاق الذي تشاركه بموجبه مصر في دعم وتدريب القوات الصومالية، إلى جانب مشاركتها في قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي " أوسوم"، في الوقت الذي أعلنت في الصومال رفضها مشاركة القوات الإثيوبية في البعثة الجديدة، إذ لطالما وظّفت إثيوبيا تدخلها العسكري لحفظ الأمن في الصومال كورقة ضغط على الصومال.

ولم تتوقف المواجهات بين إثيوبيا والصومال إلى حد الخلاف على مذكرة التفاهم مع أرض الصومال، بل عملت إثيوبيا على إثارة التوتر عبر التقارب مع الولايات الصومالية، في سياستها التقليدية للتوظيف الاستقطاب السياسي داخليًا للصومال، إذ التقى وفد من ولاية بونتلاند وزير الدولة الإثيوبي للشئون الخارجية في أديس أبابا، وأرسلت شحنات أسلحة للإقليم بالتزامن مع وصول الجنود والشحنات العسكرية المصرية للصومال، وكذلك إثارة أصوات رافضة للحضور المصري في بعض الأقاليم الصومالية، وتحديدًا إقليم جنوب غرب الصومال، خصوصًا أن الصومال أعلن رفضه لمشاركة القوات الإثيوبية في البعثة الجديدة، التي تعد القوات المصرية باكورة تشكيلها.

جاءت هذه التطورات، لتفتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين، كانت قد بدأت بوصول شيخ محمود إلى الحكم، وانتهاجه سياسة خارجية متوازنة، تحقق الاستفادة من كافة الأطراف في دعم الصومال، والابتعاد عن المحاور والاصطفاف، التي انتهجها سلفه، محمد عبد الله فرماجو؛ مما كان لها أثر في توتر العلاقات بين مصر والصومال خلال عهده، تجلت ضمن سياسات عديدة مناوئة لمصر، في مطالبة البعثة التعليمية المصرية بمغادرة مدرسة 15 مايو خلال

شهر إبريل 2020، وكذلك تحفظ الصومال في يونيو 2020، على قرار جامعة الدول العربية، الذي نصّ البند الخامس منه على امتناع إثيوبيا عن البدء في ملء سد النهضة دون التوصل لاتفاق مع دولتي المصب.

مقر البعثة المصرية في الصومال

ثانيًا: آفاق التعاون الإقليمي

اتجهت الدول الثلاث لإعادة صياغة العلاقات الثنائية بينهم جميعًا، على نحوٍ فرض إعادة النظر في صياغة إطار للتعاون الإقليمي، في ضوء تشارك الرؤى حيال أزمات المنطقة، التي أثارتها مذكرة التفاهم الإثيوبية في الأول من يناير، مع إقليم أرض الصومال، التي استهدفت حصول إثيوبيا على منفذ بحري على البحر الأحمر، مقابل منح الاعتراف بأرض الصومال، التي انفصلت عن الصومال قبل ثلاثة عقود. ومثّلت تلك الخطوة كذلك، فرصة لإعادة التموضع المصري في الإقليم، بعد فترات من التراجع المصحوب بسياسات إقليمية عدائية.

1 - تحالفات القرن الأفريقي "2018":

كان التحالف بين إثيوبيا وإريتريا والصومال، أحد تجليات نموذج السلام والتنمية الإقليمي الذي انتهجه رئيس الوزراء الإثيوبي" آبي أحمد"، ضمن مشروعه السياسي الذي روّج له عام 2018، وأعاد وفقًا له تشكيل التحالفات الإقليمية، التي بدأت باتفاق السلام التاريخي مع إريتريا، في 9 يوليو 2018، الذي أنهى العداء التاريخي الذي دام لعقود، حول الحدود، وبموجبه حاز على جائزة نوبل للسلام.

واتساقًا مع المساعي الإثيوبية لتصفير المشكلات الإقليمية، والسعي نحو هندسة المشهد الإقليمي، بعد اتفاق السلام مع إريتريا، اصطحب آبي أحمد الرئيس الإريتري في عدد من الجولات الإقليمية، بهدف مصالحة إريتريا على جوارها الإقليمي، لتمهيد الطريق أمام إعادة دمج إريتريا إقليميًا ومصالحتها على جوارها الإقليمي.

فعقب قمة ثلاثية في 5 سبتمبر 2018 بالعاصمة الإريترية أسمرا، جمعت إثيوبيا وإريتريا والصومال، استهدفت إعادة رسم الخريطة الإقليمية، والتعهد بتشكيل لجنة ثلاثية مشتركة للتنسيق، وإعادة فتح السفارة الإثيوبية لدى إريتريا، وقيام آبي أحمد بتفقد مينائي عصب وموصوع، الذي شهد بدء عودة رسو السفن الإثيوبية في ذلك التوقيت، هذا فضلًا عن بدء وزراء خارجية الدول الثلاث جهود دبلوماسية لتحسين العلاقات بين إريتريا وجيبوتي، اشتملت على زيارة ثلاثية لجيبوتي في اليوم التالي للقمة.

ومهدت تلك الأجواء، بتحقيق تقارب بين الصومال وإريتريا، التي لطالما اتهمت الأولى الثانية بإيواء عناصر من حركة الشباب الصومالية، وانعكس هذا التقارب الذي هندسته وباركته إثيوبيا، في الاتفاق الأمني بين الثلاثي (إثيوبيا – إريتريا – الصومال) عام 2018، بموجبها شاركت إريتريا إلى جانب إثيوبيا في الخفاء ضد التيجراي، هذا فضلًا عن التعاون الإقليمي فيما يتعلق بملف مكافحة الإرهاب في الصومال.

فعلى خطى إثيوبيا وإريتريا، وقّعت الأخيرة مع الصومال في 30 يوليو 2018، على هامش زيارة أجراها الرئيس الصومالي آنذاك، محمد عبد الله فرماجو لأسمرا، هي الأولى لرئيس صومالي، منذ استقلال إريتريا، اتفاقًا استؤنفت في ضوئه العلاقات الدبلوماسية وعلاقات الأخوة بعد قطيعة امتدت لخمسة عشر عامًا بين البلدين، بالإضافة إلى الاتفاق على التعاون والتكامل الإقليمي، من خلال تعزيز التجارة والاستثمار، والتعاون في قضايا الأمن والدفاع.

وكان التعاون الاقتصادي الإقليمي ومخططات التكامل أحد التطلعات الإقليمية لإثيوبيا، التي كانت تستهدف الوصول إليها من خلال تسوية خلافات الحدود، على نحوٍ يسمح بتسهيل عملية العبور وفتح ممرات التجارة، وتحقيق الربط اللوجستي بين دول الإقليم، إذ سادت حالة من التفاؤل بشأن الاستثمارات والمشاريع الإقليمية في المنطقة.

فكانت تنظر إثيوبيا إلى التحالفات وتصفير المشكلات، كركائز لدعم تصورات التكامل الإقليمي في القرن الأفريقي، الذي تعد مشاريع الربط البري واللوجستي عبر الموانئ ركيزته الأساسية، مثلما هو الحال في مبادرة التكامل الإقليمي في القرن الأفريقي، وما يصاحبها من مشروعات ربط البنية التحتية، مثل مشروع لابسيت (LAPSSET)، الذي يربط إثيوبيا، كينيا، وجنوب السودان.

وكانت الاتفاقات الإثيوبية مع كلٍ من إريتريا والصومال، تسير وفق هذا الهدف للتكامل الإقليمي، دعمًا لفك الطوق عن الدولة الحبيسة، التي تستهدف تعظيم قوتها الاقتصادية، إذ أجرت اتفاقات مع إريتريا لاستغلال ميناءي عصب وموصوع، وكذلك مع الصومال، حيث اتُّفق في يونيو 2018 على الاستثمار الإثيوبي في أربعة موانئ بحرية صومالية، والحال نفسه مع جيبوتي، إذ اتُّفق على الحصول على حصة في ميناء جيبوتي مقابل استحواذها على حصص في بعض الشركات الإثيوبية.

فكانت مبادرة القرن الأفريقي، التي أطلقت عام 2019 بمشاركة كل من: إثيوبيا، إريتريا، الصومال، جيبوتي، الصومال؛ تهدف بشكل رئيس لدعم مخططات التكامل الاقتصادي والتجاري بين دول المنطقة، عبر مشروعات لدعم البنية التحتية والممرات الاقتصادية للكهرباء والطاقة، وكذلك دعم الاستثمار في الموانئ، وخلق سوق رقمية موحدة. وقد لاقت تلك المبادرة دعمًا تمويليًا من مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية، في إطار الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقي؛ مما يجعل في النهاية هناك مشاريع إقليمية وتصورات تنموية قد تتعارض مع الرؤى الاستراتيجية ومصالح دول المنطقة؛ مما يفرض في النهاية ضرورة تعزيز الاستقرار، وضمان عدم تعارض خطط التكامل والتنمية الاقتصادية مع مصالح دول الإقليم.

2 - طموحات إقليمية محفزة للتوتر:

بخلاف الآمال التي كانت معلقة على السلام في منطقة القرن الأفريقي، والسعي نحو تسوية المشكلات الإقليمية، في إطار التوجه نحو بناء تكتل إقليمي تنموي، تستفيد منه الدول من الموارد المشتركة والمزايا النسبية التي تتمتع بها الدول، الواقعة ضمن تكتلات اقتصادية إفريقية مهمة، قد تمثل ضمن مسارات التجارة القارية، رقمًا مهمًا في دعم عملية التحول الاقتصادي لدول الإقليم، وعلى الرغم من أن دعم النمو والتنمية الاقتصادية، مثّل ركيزة أساسية في تقديرات إثيوبيا الاستراتيجية، فإن طموحات الريادة الإقليمية دفعها للارتداد على سياسات دعم الاستقرار الإقليمي وتصفير المشكلات.

فعلى سبيل المثال، لم تؤدِ المساعي الإثيوبية للتعاون مع أرض الصومال خلال عام 2018 إلى ما آلت إليه مساعيها الراهنة التي وضعت بذور عدم الاستقرار في المنطقة. ففي مايو 2018، سعت إثيوبيا للتعاون مع أرض الصومال فيما يخص تطوير موانئها بالتعاون مع شركة موانئ دبي، وفق صفقة تتمكن في ضوئها إثيوبيا من الحصول على حصة تبلغ 19% من الميناء وحصول موانئ دبي على حصة تبلغ 51% وحكومة أرض الصومال على حصة بنسبة 31%. وفي مايو 2021، اتفقت إثيوبيا كذلك مع موانئ دبي على تطوير الطريق البري الرابط بين أديس أبابا وميناء بربرة بأرض الصومال بطول 260كم، إلا أن حكومة أرض الصومال، أعلنت في يونيو 2022 عن فقد الحكومة الإثيوبية لحصتها في ميناء

بربرة، نظرًا لعدم الالتزام بتنفيذ الشروط، وهو مشروع ضمن مشاريع الربط الإقليمي المتعددة، بما في ذلك ما قد أُشير إليه سلفًا، إذ كانت تستهدف إثيوبيا ضمن مخططات الاستثمار في الموانئ الصومالية، تدشين طرق تربط بين ميناء كيسمايو في جنوب الصومال وإثيوبيا، وكذلك الطريق الرابط بين الأخيرة وميناء هوبيو بإقليم الصومال الغربي، هذا فضلًا عن مساعي الاستثمار في ميناء بورتسودان وميناء لامو بكينيا.

لذا، لم تكن المساعي التعاونية والتنموية هي المحرك لحالة الاستنفار الإقليمي، بقدر المساعي الرامية نحو تحقيق الأهداف على حساب استقرار دول الإقليم، التي كشفت عنها وثيقة إثيوبيا للمياهين الصادرة عن معهد الشئون الخارجية الإثيوبي التابع للخارجية الإثيوبية، في مارس 2024، والتي حددت أهمية الاستثمار الإثيوبي في البحر والنهر والخروج من أسر الدولة الحبيسة، وإن اقتضى ذلك الدخول في مواجهات مع دول الجوار، والتي تجلت أبرز مساعيها في السعي نحو الاعتراف باستقلال إقليم أرض الصومال، على نحوٍ يعرقل مساعي الصومال لاستعادة توحيد البلاد. فعلى الرغم من طرح إثيوبيا التعاون مع أرض الصومال منذ أعوامٍ مضت، لكن سعيها للاعتراف بسيادتها هو ما أجج الخلاف مع الصومال، التي ترى في مساعي إثيوبيا التنموية، نوعًا من الرغبة في تحقيق الريادة الإقليمية على حساب استقرار دول الإقليم.

وجاءت التحركات الإثيوبية الأخيرة، بعدما خابت مساعي في التقارب مع إريتريا عام 2018 لتحقيق ما كانت تصبو إليه حينها، إذ سرعان ما خفت بريق الاحتفاء بسلام القرن الإفريقي، والذي كشفت عنه حرب التيجراي وما انتهت إليه من توقيع اتفاق بريتوريا للسلام، على غير رغبة الرئيس الإريتري أسياس أفورقي.

(المعابر الحدودية بين إثيوبيا وإريتريا)

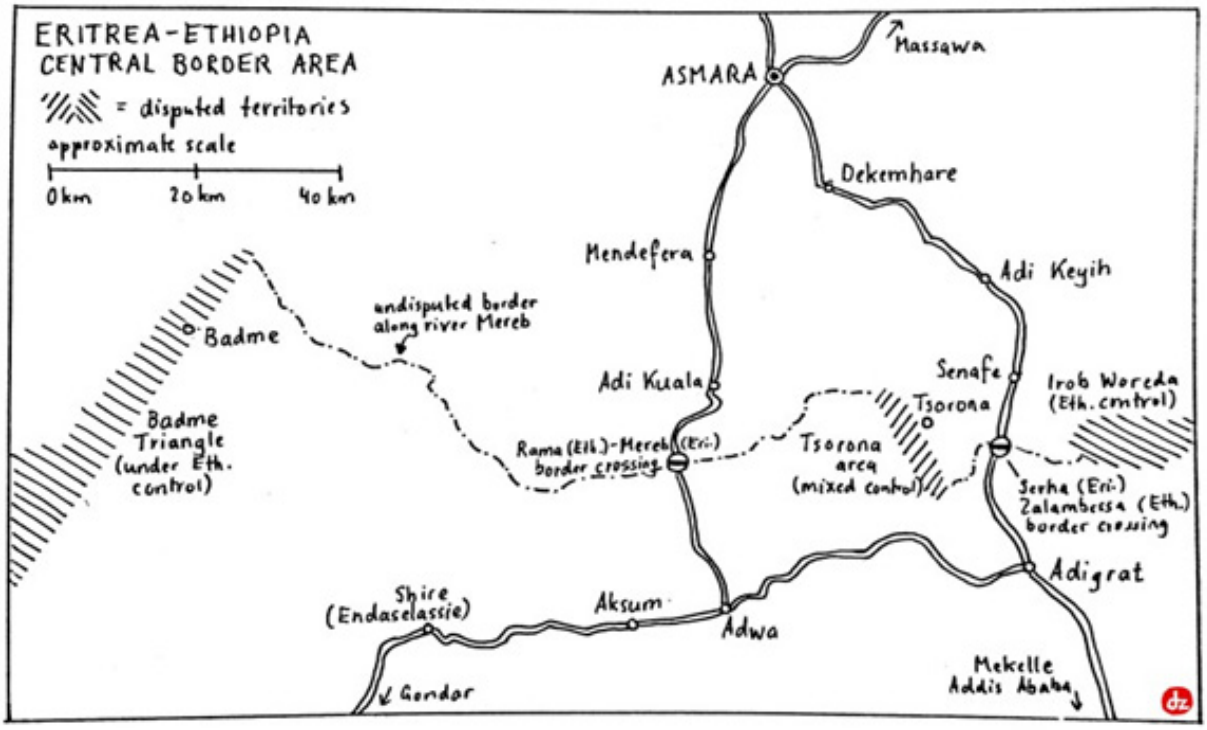

فلم تكن حرب التيجراي وحدها من عطّل مسألة تسوية الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، باعتبارها المسألة المحركة للعداء التاريخي بينهما، لكن منذ توقيع الاتفاق الذي تضمن إعادة فتح ثلاثة معابر حدودية بينهما؛ هم: زالامبيسا وبوري، وراما في سبتمبر 2018، هذا بالإضافة إلى افتتاح معبر حميرة – أم حجر في يناير 2019، بما يمكن إثيوبيا من الوصول إلى موانئ عصب وموصوع.

لكن عراقيل متعددة، وُضعت أمام تنفيذ هذا الاتفاق، منها تعطيل التيجراي قدرة آبي أحمد على الوفاء بوعوده، إذ كانت تسيطر التيجراي على منطقة بادمي التي تطالب بها إريتريا؛ مما أدى إلى قيام إريتريا من جانبها بإغلاق المعابر من جانبها، ففي ديسمبر 2018، فرضت قيودًا على معبري زالامبيسا-سيرها، وراما- كساديكا، وفي 16 يناير 2019، أعلنت إريتريا وإثيوبيا عن إنشاء نقاط تفتيش تجارية في جميع المعابر الحدودية الأربعة المفتوحة، وفي فبراير من العام ذاته، أكدت الحكومتان على خطط للتوصل لاتفاق رسمي لتنظيم التجارة والنقل بين البلدين.

وفي يناير 2019، افتتح معبر حميرة – أم حجر، ليحل محل المعبرين السابقين المغلقين، إذ تدفقت معظم البضائع حوله، وفي إبريل من العام ذاته، أُغلق. وفي 22 إبريل، أُعلن عن إغلاق معبر بوري – ديباي، مما يعد مؤشرًا على استدامة ما تُوصل إليه من اتفاقات.

وليس يخفى استشعار كافة دول الإقليم الخطر من السياسات الإثيوبية المتبعة، إذ لم تتوقف المخاوف الصومالية عند حدود إريتريا، بل كانت جيبوتي هي الأخرى ضمن طليعة الدول التي تحفظت على التصريحات والتحركات الإثيوبية، وهي المخاوف التي كانت مثارة منذ وقتٍ مبكر، إذ أثارت تحركات آبي أحمد الإقليمية عام 2018، المخاوف لدى جيبوتي، التي يعتمد اقتصادها بشكل رئيسي على الموانئ، في الوقت الذي أجرى فيه آبي أحمد اتفاقات مع كل من إريتريا والصومال للتعاون عبر موانئهما، في إطار سياسة تنويع الموانئ، وهي المخاوف التي دفعت بجيبوتي لتقديم عرض باستخدام موانئها لتهدئة للتوترات الإقليمية، رغم ما يخفيه ذلك من توجس استراتيجي.

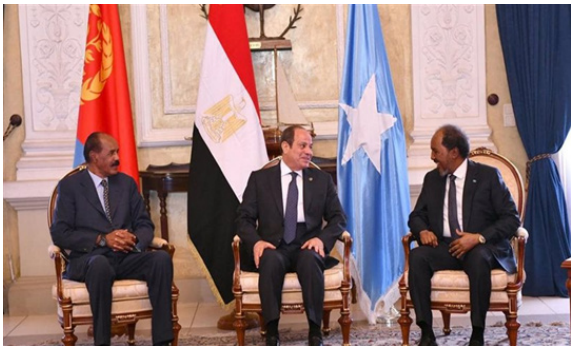

3 - تحالفات القرن الأفريقي "2024":

بدأت ولاية الرئيس الصومالي شيخ محمود في منتصف عام 2022، بحسابات تتعلق باستعادة التوازن للسياسة الخارجية، أشارت إلى احتمالية تبدل التحالفات في منطقة القرن الأفريقي. وكان من تجليات انقلاب سياسة الرئيس الصومالي الحالي على نهج سلفه، العمل على تحسين العلاقات بالدول التي توترت العلاقات معها في عهد فرماجو، بما في ذلك مصر والإمارات.

وفيما يتعلق بإثيوبيا، بدأت إرهاصات إعادة الحسابات، تأجيل زيارته لإثيوبيا، ضمن جولاته الإقليمي، التي عقدها فور توليه منصبه، حيث زار مصر في 25 يوليو 2022، في محاولة لإعادة صياغة التوازنات القائمة. وكان ترحيب قادة إقليم التيجراي "ديبرتسيون جبريمايكل، بوصول شيخ محمود للحكم، إشارة على نشوء توازنات جديدة، مغايرة لما هو عليه الوضع القائم خلال السنوات الماضية.

وفيما يتعلق بالمخاوف المشتركة، التي جمعت الصومال وإريتريا، تشهد العلاقات الإريترية الصومالية، تسارع في الخطى نحو التقارب، منذ أن عبرت الحكومة الإريترية عن رفضها لتصريحات إثيوبيا، التي قالت إنها مفرطة ومبالغ فيها، وأعقبها تبني عدد من خطوات الاصطفاف الإقليمي المناوئ للتحركات الإثيوبية؛ إذ في نوفمبر 2023، عيّن الصومال أول سفير له بإريتريا، وفي يناير العام الجاري، كانت إريتريا أولى الوجهات التي توجه إليها الرئيس الصومالي

شيخ محمود، إذ أعلن قبل زيارته تلك إلى سعي بلاده للحصول على دعم كافة الحلفاء لمواجهة المساعي الإثيوبية لزعزعة استقرار بلاده، وفي هذا الصدد أعرب الرئيس الإريتري عن تضامن بلاده مع الموقف الصومالي المتعلق بالتوترات التي أثارتها إثيوبيا فيما يتعلق بالوصول إلى البحر.

وقبل أكثر من عامين، على الرغم من غياب الرئيس الإريتري عن حفل تنصيب شيخ محمود، في يونيو 2022، أجرى الرئيس شيخ محمود زيارة إلى إريتريا في 12 يوليو 2022، تلاها زيارته الأولى إلى مصر في 25 يوليو من العام ذاته، وتوسطت هاتين الزيارتين ثلاث أخريات لكل من كينيا (15 يوليو)، وجيبوتي (16 يوليو)، وتنزانيا (21 يوليو)، استهدف من ورائهما فتح صفحة إقليمية جديدة، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري مع دول المنطقة.

وخلال زيارته الأولى لإريتريا، التي استمرت لأربعة أيام، وقّع مع نظيره أفورقي اتفاقية تتكون من سبع نقاط تتضمن: تعزيز العلاقات الأخوية بين البلدين، وتوسيع التعاون الاقتصادي والثقافي، بالتركيز على المجالات التجارية والأمن المائي والزراعة والثروة السمكية والصحة والتعليم، إضافة إلى التعاون في مجالات الفنون والرياضة والتكنولوجيا، وتضمنت الاتفاقية تعزيز التعاون الأمني والدفاعي، للحفاظ على السلام والاستقرار.

وخلال زيارته السالفة، أجرى شيخ محمود زيارة إلى الوحدات الصومالية التي تتدرب في إريتريا سرًا، الذين أرسلهم سلفه فرماجو وفق الاتفاقات الأمنية التي عقدت في عهده للتعاون، في إطار التحالفات الإقليمية التي نشأت في تلك الأثناء، وماطل الرئيس الإريتري في إعادتهم للصومال، للعمل وفق ما كان مخطط له لمحاربة حركة الشباب، وهو الملف الذي وعد شيخ محمود بتسويته مع الجانب الإريتري.

وفي سياق التحولات الإقليمية السالفة، كانت هناك إعادة صياغة للعلاقات المصرية الإريترية، التي شهدت فتورًا خلال الفترة التي تقاربت فيها إريتريا مع إثيوبيا، إذ مع تنامي مؤشرات التنافر بين إثيوبيا وإريتريا، التي صعدت إلى السطح تزامنًا مع تسوية صراع في إقليم التيجراي الإثيوبي، الذي وصل حدّ تصاعد تنبؤات بعودة المواجهة المباشرة بين البلدين، منذ نوفمبر 2022 وعلى مدار عام 2023؛ عادت إريتريا من جديد لتعبر عن تقارب الرؤى مع مصر، خصوصًا على مستوى القيادة السياسة، باعتبارها التمثيل الدبلوماسي الأعلى.

فكانت آخر زيارة لأسياس أفورقي لمصر في يوليو 2020، والتي كانت الزيارة الخامسة له منذ 2013 والخامسة والعشرين منذ الاستقلال، ثم جاءت زيارته لمصر في فبراير هذا العام، تزامنًا مع ما يدور بالمنطقة من تطورات متلاحقة، بما فيها الأزمة السودانية، إذ يعمل البلدان على تنسيق المواقف بينهما فيما يخص سبل تسويتها.

وفي 16 سبتمبر الماضي، أجرى كل من رئيس المخابرات العامة المصرية السابق، اللواء عباس كامل، ووزير الخارجية المصري، محمد بدر عبد العاطي، زيارة إلى إريتريا، بحثت فيها تطورات الأوضاع في القرن الأفريقي والتحديات التي تشهدها منطقة البحر الأحمر، بالتزامن مع لقاء جمع وزراء خارجية الدول الثلاث: مصر وإريتريا والصومال، على هامش مشاركتهم في أعمال الدورة 79 للجمعية العامة للأمم المتحدة، تبع ذلك الزيارة التي أجراها الرئيس السيسي إلى إريتريا في 10 أكتوبر الجاري، وانضم إليه نظيره الصومالي شيخ محمود، والتي خرجت بإعلانات ثنائية وثلاثية بين الدول الثلاث، تؤكد على ضرورة التنسيق الأمني والتعاون الإقليمي بين الدول الثلاث في كافة المجالات.

وتوازى هذا التقارب المصري الإريتري بفجوة بين الأخيرة وإثيوبيا، التي وصلت إلى حد تعليق هيئة الطيران المدني الإريترية الخطوط الجوية الإثيوبية، بدءًا من 30 سبتمبر 2024، لاعتبارات تتعلق بالانتهاكات والسلامة للركاب الإريتريين، وفق ما هو معلن. وجاء هذا الصعيد بعد استئناف الرحلات الجوية بينهما في 2018، بعد قطيعة دامت لعقدين من الزمان.

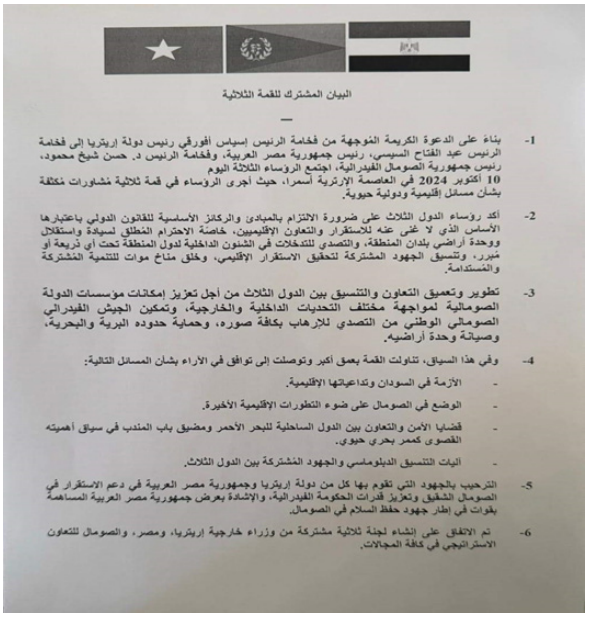

البيان المشترك للقمة الثلاثية

—

1- بناء على الدعوة الكريمة الموجهة من فخامة الرئيس إسياس أفورقي رئيس دولة إريتريا إلى فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، وفخامة الرئيس د. حسن شيخ محمود، رئيس جمهورية الصومال الفيدرالية، اجتمع الرؤساء الثلاثة اليوم 10 أكتوبر 2024 في العاصمة الإرترية أسمرا، حيث أجرى الرؤساء في قمة ثلاثية مشاورات مكثفة بشأن مسائل إقليمية ودولية حيوية.

2- أكد رؤساء الدول الثلاث على ضرورة الالتزام بالمبادئ والركائز الأساسية للقانون الدولي باعتبارها الأساس الذي لا غنى عنه للاستقرار والتعاون الإقليميين، خاصة الاحترام المطلق لسيادة واستقلال ووحدة أراضي بلدان المنطقة، والتصدي للتدخلات في الشئون الداخلية لدول المنطقة تحت أي ذريعة أو مبرر، وتنسيق الجهود المشتركة لتحقيق الاستقرار الإقليمي، وخلق مناخ موات للتنمية المشتركة والمستدامة.

3- تطوير وتعميق التعاون والتنسيق بين الدول الثلاث من أجل تعزيز إمكانات مؤسسات الدولة الصومالية لمواجهة مختلف التحديات الداخلية والخارجية، وتمكين الجيش الفيدرالي الصومالي الوطني من التصدي للإرهاب بكافة صوره، وحماية حدوده البرية والبحرية، وصيانة وحدة أراضيه.

4- وفي هذا السياق، تناولت القمة بعمق أكبر وتوصلت إلى توافق في الآراء بشأن المسائل التالية:

- الأزمة في السودان وتداعياتها الإقليمية.
- الوضع في الصومال على ضوء التطورات الإقليمية الأخيرة.
- قضايا الأمن والتعاون بين الدول الساحلية للبحر الأحمر ومضيق باب المندب في سياق أهميته القصوى كممر بحري حيوي.
- آليات التنسيق الدبلوماسي والجهود المشتركة بين الدول الثلاث.

5- الترحيب بالجهود التي تقوم بها كل من دولة إريتريا وجمهورية مصر العربية في دعم الاستقرار في الصومال الشقيق وتعزيز قدرات الحكومة الفيدرالية، والإشادة بعرض جمهورية مصر العربية المساهمة بقوات في إطار جهود حفظ السلام في الصومال.

6- تم الاتفاق على إنشاء لجنة ثلاثية مشتركة من وزراء خارجية إريتريا، ومصر، والصومال للتعاون الاستراتيجي في كافة المجالات.

وعكس اللقاء الثلاثي بين قادة الدول الثلاث، الرغبة في التنسيق الثلاثي بينهم فيما يتصل بالتطورات الإقليمية، إذ أكد البيان الثلاثي الصادر عن القمة الثلاثية، اتفاق الدول الثلاث على التنسيق فيما يخص الأزمة في السودان وكذلك استقرار الصومال، فضلًا عن التنسيق فيما يخص قضايا التعاون بين الدول الساحلية على البحر الأحمر، هذا فضلًا عن التوافق حول ضرورة تعزيز التنمية الإقليمية والتعاون الاقتصادي، والتصدي للمشاريع المعززة لعدم الاستقرار الإقليمي.

في الأخير، تعكس التحركات الإقليمية التي تشهدها منطقة القرن الأفريقي، وما يقترن بها من تحالفات متغيرة، حالة الاستقطاب الإقليمي المتصاعد، الذي ينعكس بدوره على حالة ومساعي التكامل الإقليمي، إذ تعد العلاقة بين الاستقرار السياسي والأمني والتعاون والتكامل الاقتصادي، علاقة طردية، فعلى الرغم من الرهان على مشاريع التعاون والتكامل الاقتصادي كأساس للاستقرار السياسي والأمني، فإن الاستقطاب السياسي وحده الذي يعطل مساعي الاستقرار والتنمية، ولكن في بعض الأحيان تحفز الطموحات الاقتصادية المقترنة بالهيمنة الإقليمية، حالة عدم الاستقرار، مثلما بدا مع المساعي الإثيوبية للاستثمار في الموانئ الإقليمية، ليس بهدف التنمية والتكامل الإقليمي والخروج من أسر الدولة الحبيسة، ولكن لهدف أكبر متعلق بالريادة الإقليمية المدعومة بالريادة الاقتصادية. ويفرض هذا الوضع بدوره على كافة المشاريع التكاملية في المنطقة، على المستوى السياسي، أن تكون مقترنة بمشاريع داعمة للتنمية الاقتصادية الإقليمية، وإلا باتت كافة العلاقات التعاونية الثنائية والثلاثية، هي عامل إضافي للتوتر، لا أساس قوي للتكامل والاستقرار. وبهذا، فإن التوافق المصري الإريتري الصومالي، بحاجة لطرح رؤى للتكامل الاقتصادي الإقليمي، في ضوء المشروعات البديلة القائمة بالفعل، على أن تتضمن تلك الرؤى أهدافًا تتعلق بضم دول إقليمية أخرى إليها، حتى لا يظل تقاربهم مجرد تحالف سياسي، غير مدعوم بأساس استدامته.